

السؤال الموجه إلى صاحب المعالي الشيخ  
خالد بن علي آل خليفة وزير العدل  
والشؤون الإسلامية ، والمقدم من سعادة  
العضو دلال جاسم الزايد بشأن استخدام  
التقنيات الحديثة بالوزارة وتأهيل العاملين  
بالوزارة لذلك ، ورد سعادة الوزير عليه.





DALAL JASSIM ABDULLA AL ZAYED

عضو مجلس الشورى  
MEMBER OF SHURA COUNCIL

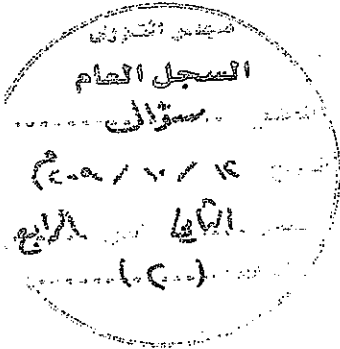
٢٠٠٩/١٠/١٢

صاحب المعالي السيد/ على بن صالح الصالح ... الموقر  
رئيس مجلس الشورى

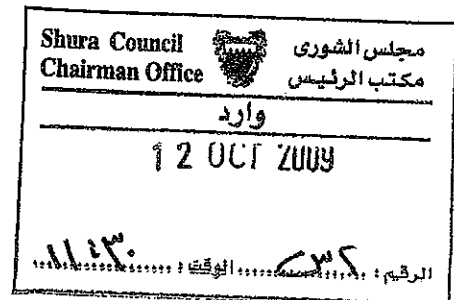
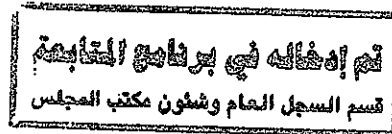
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ...

استناداً إلى المادة (١٢٦) من اللاحة الداخلية للمجلس فإنه يسرتي أن أرفع إلى معاليكم  
السؤال الموجه من قبلي إلى معالي الشيخ خالد بن علي آل خليفة وزير العدل والشؤون  
الإسلامية، لذا أرجو من معاليكم باتخاذ ما يلزم من إجراءات بهذا الشأن.

وتفضلوا بقبول فائق الشكر والتقدير...



دلال جاسم الزايد  
عضو مجلس الشورى





DALAL JASSIM ABDULLA AL ZAYED

عضو مجلس الشورى  
MEMBER OF SHURA COUNCIL

صاحب المعالي الشيخ خالد بن علي آل خليفة... الموقر  
وزير العدل والشؤون الإسلامية

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ...

بداية أتقدم لمعاليتكم بخالص الشكر والتقدير لكل ما تبذلونه من جهود مخصصة لمصلحة الوطن والمواطنين.

تتجه الدول إلى أن تتضمن سياسة الوزارات مواكبة التقدم التكنولوجي وذلك بهدف تحسين مستوى الخدمات وبخاصة من الجانب الإداري فيما يتصل بالإجراءات وسرعة إنجاز المعاملات بشكل يقضي على البيروقراطية والروتين ويقلل من التكاليف المالية ويرفع من كفاءة وسرعة وحجم الخدمات المقدمة، وقد أخذت عدد من الدول بهذا الاتجاه وقد أثبت فاعليته ونتائجه الإيجابية.

ووزارة العدل والشؤون الإسلامية من الوزارات التي يستلزم أن تأخذ بهذا الاتجاه وذلك بهدف التيسير على الأفراد والمتقاضيين والمحامين وهم أعوان القضاء من خلال العمل على تطوير أنظمة معلومات وبرامج للمحاكم والدوائر من خلال شبكات حاسوب داخلية واستخدام التقنيات الحديثة في إدخال بيانات القضايا المنظورة أمام المحاكم وطباعة الخطابات والمحاضر والأحكام بما يضمن سرعة الإجراءات، ولتحقيق هذه الغاية فالأمر يتطلب تجهيز وتزويد وزارة العدل بالتقنيات الحديثة اللازمة لتحسين بيئة العمل ورفع كفاءة وفاعلية وتدريب جميع الكوادر العاملة في الوزارة عليها لتوفير بيئة عمل أفضل بما يسهم في تيسير سبل العدالة أمام المتقاضين، وبخاصة لحل مشكلة التأخير في الحصول على المعلومات واستلام الخطابات المتعلقة بالقرارات الصادرة من القضاة والمحاضر والقرارات والأحكام عن القضايا المنظورة بالمحاكم والمراسلات التي تتم بين المحاكم والجهات الحكومية وغيرها من المؤسسات للحصول على معلومات أو لإتخاذ إجراءات معينة





DALAL JASSIM ABDULLA AL ZAYED

عضو مجلس الشورى  
MEMBER OF SHURA COUNCIL

أو لتنفيذ أمر قضائي بسبب بعض الإجراءات التي لازالت تتم بإجراءات تقليدية تستغرق الكثير من الوقت وتعطل المصالح.

كما إن المحامين وفي سبيل أداءهم لدورهم في تمثيل موكلهم بحاجة لأن تتخذ آليات ميسرة لسرعة إطلاعهم على المعلومات اللازمة والبيانات المطلوبة عن قضايا موكلهم و بيانات عن الجلسات أمام المحاكم بدرجاتها المختلفة ومواعيد وأماكن انعقادها ومتابعة الإجراءات أمام محاكم الموضوع و التنفيذ وإدارة التنفيذ فيما يتعلق بالإجراءات المتخذة في الملفات بناء على تنفيذ قرارات محكمة التنفيذ، وتيسير تقديم بعض الطلبات لإدارة التنفيذ وسرعة تلقي الرد واستخراج بعض الشهادات التي تصدرها الوزارة دون الحاجة للحضور للوزارة من خلال توفير شبكة ربط من خلال الحاسب الآلي مع المحامين المقيدون لدى الوزارة.

وعليه فإنني أتوجه لمعاليتكم بالسؤال التالي:

- ماهى إستراتيجية الوزارة لإدخال واستخدام التقنيات الحديثة في الوزارة لتسهيل إجراءات التقاضي وسرعة إنهاء الإجراءات وبخاصة فيما يتعلق باستلام الخطابات المتعلقة بالقرارات الصادرة من القضاة والمحاضر والقرارات وطباعة الأحكام عن القضايا المنظورة بالمحاكم والمراسلات التي تتم بين المحاكم والجهات الحكومية وغيرها من المؤسسات ؟

- ماهى خطة الوزارة لتطوير عمل الإدارات في الوزارة وبخاصة إدارة التنفيذ ؟





DALAL JASSIM ABDULLA AL ZAYED

عضو مجلس الشورى  
MEMBER OF SHURA COUNCIL

- ماهى خطة الوزارة لتأهيل ورفع كفاءة وفاعلية العمل للعاملين فى الإدارات  
بالوزارة على استخدام التقنيات الحديثة ؟

- ماهى خطة الوزارة حول استخدام الحاسب الآلى والربط مع مكاتب المحاماة ؟

وتفضلوا بقبول فائق الشكر والتقدير ،،،

دلال جاسم الزايد  
عضو مجلس الشورى



**عاجل**

برأي القانوني



بشأن الأسئلة الموجهة للسادة الوزراء

التاريخ: ١٣/١٠/٢٠٠٩ م

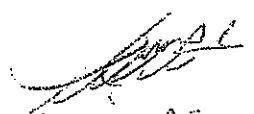
من : مكتب صاحب السعادة رئيس مجلس الشورى | إلى : المستشار القانوني للمجلس

الرجاء إبداء ملاحظتكم إن وجدت على السؤال الموجه من العضو مقدم السؤال قبل عرضه على مكتب المجلس .

ولكم جزيل الشكر ،،،

تعليق المستشار القانوني بشأن السؤال:

السؤال لا يوضح الشروط القانونية

  
المستشار القانوني  
٢٠٠٩/١٠/١٣

تم إيداعه في برنامج المطابفة  
تسم السجل العام وتكون مكتب المجلس



الرقم: ٤٤ / وم ش ن / 2009  
التاريخ: ١٠ نوفمبر 2009م

صاحب المعالي السيد علي بن صالح الصالح الموقر  
رئيس مجلس الشورى

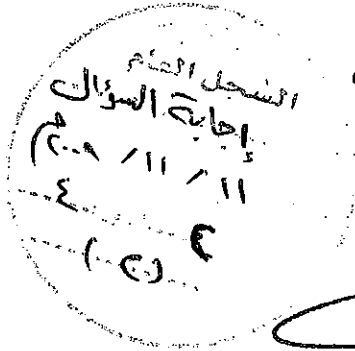
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،،

الموضوع: إجابة السؤال المقدم من سعادة العضو دلال جاسم الزايد

بالإشارة إلى كتاب معاليكم رقم (2) المؤرخ في 20 أكتوبر 2009م بشأن السؤال المقدم من سعادة العضو دلال جاسم الزايد إلى صاحب المعالي وزير العدل والشئون الإسلامية بشأن ماهي استراتيجية الوزارة لتأهيل ورفع كفاءة وفاعلية العمل للعاملين في الإدارات بالوزارة على استخدام التقنيات الحديثة وما هي خطة الوزارة لتطوير عمل الإدارات في الوزارة وبخاصة إدارة التنفيذ.

يسرني أن أرفق لمعاليكم إجابة معاليه على السؤال المشار إليه وذلك لاتخاذ ما ترونه في هذا الشأن.

وتفضلوا معاليكم بقبول فائق التحية والتقدير،،،



عبد العزيز بن محمد الفاضل

وزير شؤون مجلسي الشورى والنواب

Shura Council Chairman Office	مجلس الشورى مكتب الرئيس
وارد	
11 NOV 2009	
الرقم: ٤٤ / وم ش ن / 2009	

نسخة إلى:

معالي وزير ديوان رئيس مجلس الوزراء.

معالي وزير شؤون مجلس الوزراء.





رقم الكتاب: م و ع خ - ٢٠٠٩/٦٠/١٩  
التاريخ: ٢٢ ذو القعدة ١٤٣٠ هـ  
الموافق: ١٠ نوفمبر ٢٠٠٩ م

**الموثر** **صاحب المعالي السيد علي بن صالح الصالح**  
**رئيس مجلس الشورى**

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،،

**الموضوع: السؤال المقدم من سعادة العضو دلال جاسم الزايد**

يطيب لي أن أهدي معاليكم خالص تحياتي وتقديري، وبالإشارة إلى كتاب معاليكم رقم ٢ المؤرخ ٢٠ أكتوبر ٢٠٠٩م بشأن السؤال المقدم من سعادة العضو دلال جاسم الزايد حول استخدام التقنيات الحديثة بالوزارة وتأهيل العاملين بالوزارة لذلك. يسرني أن أرفق لمعاليكم طيه الإجابة على السؤال المشار إليه بعاليه.

وتفضلوا سعادتم بقبول فائق التحية والاحترام،،،

**خالد بن علي بن عبد الله آل خليفة**  
**وزير العدل والشؤون الإسلامية**



في الأحد ٨ نوفمبر ٢٠٠٩م

## إجابة وزير العدل والشؤون الإسلامية

على سؤال سعادة العضو الأستاذة دلال جاسم الزايد عضو مجلس الشورى الموقرين حول  
استخدام التقنيات الحديثة بالوزارة وتأهيل العاملين بالوزارة لذلك

تسأل سعادة العضو عن إستراتيجية الوزارة لإدخال واستخدام التقنيات الحديثة لتسهيل إجراءات التقاضي وسرعة إنهاء الإجراءات وكذلك خطة الوزارة لتطوير عمل الإدارات خاصة إدارة التنفيذ، وخطة تأهيل ورفع كفاءة وفعالية العاملين في الوزارة على استخدام التقنيات الحديثة واستخدام الحاسب الآلي وربطه مع مكاتب المحامين.

وبداية أتوجه بالشكر لسعادة الأستاذة دلال الزايد على طرح سؤالها الذي ينم عن مدى حرصها على الاهتمام بأحوال التقاضي والمتقاضين وما يرتبط بذلك من الأمور الواردة بالسؤال.

• وفيما يلي سأعرض لسعادتكم إجابات لعناصر سؤالكم الهادف.

أولاً: عن إستراتيجية الوزارة لإدخال واستخدام التقنيات الحديثة لتسهيل إجراءات التقاضي وسرعة إنائها:

وتخصون في شأن ما تقدم ما يتعلق بإستلام الخطابات المتعلقة بالقرارات الصادرة من القضاة والمحاضر والقرارات وطباعة الأحكام وكذلك المراسلات من المحاكم مع الجهات الحكومية وغيرها من المؤسسات. وبداية فإن الجدير بالذكر هنا أن الخطة الإستراتيجية لوزارة العدل المعدة في نهاية ٢٠٠٦ وبداية ٢٠٠٧ قد أكدت على الاستخدام الأمثل لتقنية المعلومات والتي من بين معالمها تحديث وحوسبة الإجراءات والقرارات القضائية.

وقد تضمنت أن الوزارة اعتمدت مجموعة من الخطط والمشروعات التنفيذية المترابطة لتنفيذ الاستخدام الأمثل لتقنية المعلومات ونشير إلى أن من بين تلك الخطط والمشروعات ما يلي:



- تعميق مفاهيم إدارة المعلومات في المجتمع القضائي وتدريب القضاة وموظفي الجهاز المعاون على تكنولوجيا المعلومات، وتوفير عمالة وطنية مدربة في هذا المجال.
- إنشاء موقع إلكتروني لوزارة العدل.
- ربط شبكة العدالة المعلوماتية بباقي الشبكات المعلوماتية للقطاعات الحكومية.
- اعتماد نظام إلكتروني لإستخدام شبكة العدالة، على نحو يسمح بتدفق المعلومات بالكفاءة والسرية والدقة والأمانة.
- اعتماد معايير موحدة لنظام التراسل وتبادل الوثائق بين قطاعات مرفق العدالة والجهات الحكومية عبر الشبكة الإلكترونية.

وبالنظر إلى خطة الوزارة بصفة عامة وخطتها بشأن الإستخدام الأمثل لتقنية المعلومات على وجه الخصوص فقد قامت بالوزارة بتنفيذ مشاريع نظم المعلومات على النحو الموضح بالبيان المرفق مع هذه الإجابة، حيث يبين منه تطبيق المشروع فيما يتعلق بالشكاوي والتوفيق الأسري والمسجل العام وجميع المحاكم على اختلاف تخصصاتها ودرجاتها، وكذلك مكتب الإعلان ومسح الملفات ضوئياً ونقل البيانات القديمة.

وليس من شك في أنه يترتب على تطبيق المشروع تسهيل وسرعة إنهاء الإجراءات الواردة بشق سؤال سعادتكم الذي ذكرناه سلفاً.

ثانياً: عن خطة الوزارة لتطوير عمل الإدارات، وسوف نخص إدارة التنفيذ بمزيد من التفصيل استجابة لما ورد بسؤال سعادتكم:

توالي الوزارة باستمرار تطبيق خطتها الإستراتيجية والتي من بينها تطوير عمل الإدارات داخل الوزارة:

أ/ بصفة عامة يتم استخدام مشاريع نظم المعلومات في كافة إدارات الوزارة ومن بين ذلك ما يتعلق بالمحاكم المدنية والجنائية والمحاكم الشرعية وإدارة أموال القاصرين وكذا التوثيق، وقسم الجمعيات السياسية وحسابات المحاكم، وإدارة الموارد البشرية والمالية، وبالطبع إدارة نظم المعلومات.



٢/ يسير العمل الوظيفي داخل كافة الإدارات على نحو منضبط تماماً من خلال تسجيل الحضور والانصراف لكافة الموظفين إلكترونياً.

٣/ يتم تطبيق قانون الخدمة المدنية ولائحته التنفيذية ونظم الخدمة المدنية المعمول بها إزاء أية مخالفة تقع من أي من موظفي الإدارات ويتم التعامل بمنتهى الدقة بشأن ضبط كافة المخالفات لاسيما تلك التي تقع من موظفي أمناء السر لارتباط عملهم بسير الجلسات وغير ذلك من الأعمال القضائية.

ب/ وسوف نعرض فيما يلي ما قامت وتقوم به الوزارة بشأن تطوير عمل كل إدارة بشئ من الإيجاز.

#### أولاً: إدارة المحاكم:

فضلاً عما سبق وعما يتضمنه البيان المرفق الخاص بتنفيذ مشاريع نظم المعلومات والذي يتأكد من خلاله ما طرأ على العمل بإدارة المحاكم من تطوير شمل عمل كافة المحاكم، وبما يشمل نظام تطوير عمل المحاكم الشرعية فيما يتعلق بالفرائض والهبات والوصايا والوقفات والزواج والطلاق والتصاريح الشرعية والإثباتات الشرعية ومسح الملفات ضوئياً.

فضلاً عن تلك فإن تطوير عمل إدارة المحاكم هو عمل ديناميكي يومي ومستمر.

ولا تفوتنا الإشارة إلى ما يصدر من أدلة بخصوص عمل المحاكم للتسهيل على المراجعين والكافة وبشأن إقامة القضايا وغير ذلك مما يتعلق بعمل إدارة المحاكم والأقسام والمكاتب التابعة لها وفي هذا الصدد نشير إلى دليل الإجراءات والتحديث الذي يناله باستمرار وسوف يكون لكل محكمة القدرة الذاتية والإدارية على تسيير إجراءاتها بحيث تكون وحدة مستقلة تتضمن أمناء السر وإدارة لحفظ الملفات، ومتابعة القرارات، وكتابة الأحكام.

ويجري كذلك العمل على تطوير عمليات وإجراءات المحاكم خلال متابعة مشروعات القوانين المقدمة من الحكومة والتي سوف يترتب على إصدارها تقليص الفترة الزمنية التي تستغرقها تسوية أي دعوى، واعتماد نظام جديد للوساطة والتحكيم، واعتماد نظام جديد لإدارة الدعوى.



## ثانياً: إدارة أموال القاصرين:

إن عمل الوزارة بشأن تطوير الإدارة المذكورة متتابع خاصة بعد أن قامت الوزارة بما يلي:

١- إعداد لوائح تنظم عمل الإدارة المذكورة من كافة النواحي.

٢- إعداد دراسة معتمدة تحدد ضوابط وصلاحيات المسؤولين بشأن اتخاذ إجراءات وقرارات تصريف أعمال الإدارة التي تستدعي الضرورة والاستعجال اتخاذ قرار بشأنها على نحو عاجل.

٣- وكما سبق فقد تم تطوير عمل إدارة أموال القاصرين بالأخذ بما أهد من مشروع خاص بنظم المعلومات يتناول كافة أعمال الإدارة من شركات واستثمار وحسابات وكافة أعمال مجلس الولاية على أموال القاصرين والذي طبق بالفعل وكذلك يجري تحديثه حتى يكون مساعراً لدليل الإجراءات الجديد فيما يتعلق بأموال القاصرين.

## ثالثاً: مكتب التوثيق:

- تم تطوير عمل كاتب العدل وتم إعداد نظام معلومات خاص يشمل تسجيل المعاملات ومتابعتها ومسح الملفات ضوئياً ونقل البيانات القديمة.

- والجدير بالذكر أنه تم إنشاء فروع لمكتب التوثيق في أكثر من جهة داخل المملكة.

- وجرى عرض مشروع قانون مقدم من الحكومة على السلطة التشريعية بشأن تيسير أداء خدمة التوثيق والأخذ بالنظم المطبقة في بعض الدول والتي أثبتت نجاحاً ملموساً في هذا المجال.

- وكذلك فإن الوزارة تولي الإهتمام اللازم لما جاء بالخطة الإستراتيجية بشأن التنفيذ المرحلي لنظام الوثائق الإلكتروني بالتعاون مع القطاع الخاص على نحو يتلاءم والسياسة الاقتصادية للمملكة وسوف يتأكد ذلك، فور الموافقة على مشروع القانون المشار إليه والتصديق عليه وإصداره من لدن حضرة صاحب الجلالة ملك البلاد المفدى.

- وأخيراً وفي خصوص التوثيق فإنه سوف يترتب على ما تقدم إصدار قانون للتعاقدات الإلكترونية.



## خطة الوزارة لتأهيل ورفع كفاءة العمل للعاملين في الإدارات على استخدام التقنيات الحديثة.

لقد قطعت الوزارة شوطاً كبيراً في هذا الخصوص خاصة وأن إدارة نظم المعلومات بالوزارة على مستوى عالٍ من التجهيز والكادر الوظيفي الأمر الذي ينعكس على أداء الخدمة بصفة عامة داخل الوزارة وخارجها، كما أن جميع العاملين على أجهزة الحاسوب والمستخدمين لها في الإدارات المختلفة أصبحوا يجيدون استخدام التقنيات الحديثة المؤدية لأداء الخدمات المطلوبة منهم وذلك بسبب ما أولته الوزارة من ترتيب دورات مكثفة ومنتالية لتدريبهم على استخدام تلك التقنيات ويوجد بإدارة نظم المعلومات موظفون وخبراء متخصصون على جانب كبير من الخبرة والمعلومات التي تسهل التغلب على أية متطلبات في شأن كيفية استخدام التقنيات الحديثة، ولا يعني ذلك توقف التدريب والتطوير والتحديث فهذا أمر مستمر.

على أن الأجدر بالملاحظة أن الوزارة وإنطلاقاً من خطتها الإستراتيجية تولى الإدارة الوسطى إهتماماً أكبر فيما يتعلق بالتدريب والتخطيط والتنمية البشرية ورفع القدرات الوظيفية، نظراً لأهمية الدور الذي يقوم به أفرادها والذي يتمثل أساساً في مدراء الأقسام والمشرفين الذين يمثلون حلقة الوصل بين مستوى الإدارة العليا والدنيا.

## وأخيراً - خطة الوزارة حول استخدام الحاسب الآلي وربطه بمكاتب السادة المحامين.

سوف يبين من إستقراء سعادتك لبيان حالة تنفيذ مشاريع نظم المعلومات في وزارة العدل والشؤون الإسلامية، أنه تم بالفعل تطبيق كثير من الأنظمة والبرامج بمعرفة إدارة نظم المعلومات بالتعاون مع جهات أخرى مثل هيئة الحكومة الإلكترونية، ومن بين ذلك ربط مكاتب المحامين بالأنظمة المطبقة داخل الوزارة، وقد تم تنفيذ نظام إستعلام المحامين عن القضايا وذلك ضمن الخدمات التي تقدم عن طريق بوابة الحكومة الإلكترونية، وهذا مدرج بالبيان المرفق ضمن مجموعة الخدمات المدونة به والتي تقدمها هيئة الحكومة الإلكترونية.

## تطوير إدارة التنفيذ

بدأت الوزارة منذ فترة في تطوير إدارة التنفيذ، وتهدف الوزارة إلى تعديل الأحكام المتعلقة بالتنفيذ بهدف زيادة فاعلية إجراءات التنفيذ، وإستحداث إدارة عامة للتنفيذ برئاسة قاضٍ تضم كافة الوظائف اللازمة



للعمل بها، وكذلك تعمل الوزارة على تعديل بعض الأحكام الإجرائية المتعلقة بالتنفيذ بهدف تبسيطها وزيادة فاعليتها.

وقد أشارت الخطة الإستراتيجية للمملكة إلى إيجاد وكلاء خاصين للتنفيذ لتحسين تنفيذ الأحكام القضائية وسوف يتم خلال السنوات القادمة دراسة التعاقد مع وكلاء خاصين لتنفيذ الأحكام القضائية وذلك من خلال وضع إجراءات صارمة قبل تطبيق نظام وكلاء التنفيذ الخاصين. وإلى أن يتم ذلك فإن الوزارة توالي تطوير إدارة التنفيذ كما سبقت الإشارة، ويتأكد ذلك من الإستفادة من نظم المعلومات التي طبقت بالفعل في خصوص تسجيل ملفات القضايا، ومتابعة السجلات، والتبليغ والقطوعات.

والجدير بالذكر أن من بين المنجزات التي تحققت في إدارة التنفيذ خلال العام ٢٠٠٩ والتي تعد من التطويرات ذات الأثر الفعال، إنشاء مركز خدمات التنفيذ، الذي يوفر مجموعة من الخدمات تحت سقف واحد الأمر الذي يترتب عليه ما يلي:

- ١- تيسير إجراءات تقديم طلبات التنفيذ.
- ٢- توزيع ملفات التنفيذ على المحاكم إلكترونياً.
- ٣- تخصيص مكتب لشكاوي المواطنين والحامين.
- ٤- أعداد الخطابات الموجهة إلى جهات التنفيذ بواسطة الحاسب الآلي بالإستعانة بالنماذج المعدة خصيصاً لذلك الأمر الذي لا يستغرق وقتاً.
- ٥- أصبحت لوائح التنفيذ جاهزة ومتضمنة لكافة البيانات العامة وموجودة في الحاسب الآلي بحيث يتم إسترجاع البيانات الإضافية من الحكم المراد تنفيذه.
- ٦- تعد أذونات صرف المبالغ حالياً بواسطة الحاسب بإدخال المبلغ المطلوب صرفه فقط.

#### التطوير في النيابة العامة

##### أ/ التحقيق الإلكتروني:

حيث تم تحديث نظام التحقيق باستخدام الوسائل الإلكترونية بإنشاء نظام على الحاسب الآلي بكوادر بحرينية من النيابة العامة، الأمر الذي يتيح بأن يتم التحقيق عن طريق الحاسب الآلي لكل دعوى



جنائية ويتم حفظها وتفرينها بوحدة مركزية للمعلومات مستقلة حفاظاً على سريتها وعملاً على عدم اختراقها.

هذا وتودع في ملف الدعوى الجنائية على ورقة النيابة العامة أوراق التحقيق المطبوعة إلى أن يتم تحديث التشريع بما يسمح باستخدام التحقيق الإلكتروني الكامل من غير ورق.

ب/ التنفيذ الجنائي:

- حيث يتم إدخال الأوامر الجنائية والأحكام إلكترونياً في الحاسب الآلي ويتم طباعتها وتسليمها للبريد، ومن ثم تخطر النيابة العامة بما تم بشأن إعلانها وذلك عن طريق الاتصال الإلكتروني بهيئة البريد.
- ويجرى التنسيق حالياً بين النيابة وهيئة الحكومة الإلكترونية، بحيث يتم سداد الأوامر الجنائية عن طريق بوابة الحكومة الإلكترونية بما يسهل على ذوي الشأن تنفيذ الأحكام.

خاتمة

عوداً على بدء فأني أكرر شكري لكم سعادة العضو الحامية دلال الزايد على سؤالكم الحيوي وفي هذه الخاتمة أود الإشارة إلى أن وزارة العدل والشؤون الإسلامية تبذل قصارى جهدها في سبيل رسالتها الواردة ضمن الإستراتيجية الاقتصادية الوطنية للمملكة والتي تشمل على كل ما أشرنا إليه وغيره مما تتضمنه هذه الإستراتيجية التي أعدت من قبل مجلس التنمية الاقتصادية بجهود ومتابعة صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة ولي العهد الأمين حفظه الله ورعاه.

ونسأل الله تعالى أن يديم على مملكتنا الرقى والرفاه في ظل قيادة مليكتنا المفدى حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة حفظه الله ورعاه، وأن يوفقنا جميعاً لخدمة هذا البلد الأمين.

وزير العدل والشؤون الإسلامية



## بيان بحالة تنفيذ مشاريع نظم المعلومات

### المشروع: تطوير المحاكم المدنية والجناية

الرقم	النظام	مرحلة التطوير	الملاحظات
1.	الشكاوي	تم تطبيقه	
2.	التوفيق الأسري	تم تطبيقه	
3.	المسجل العام	تم تطبيقه	
4.	المحاكم الصغرى المدنية	تم تطبيقه	
5.	المحاكم الكبرى المدنية	تم تطبيقه	
6.	الاستئناف الكبرى المدنية	تم تطبيقه	
7.	الاستئناف العليا المدنية	تم تطبيقه	
8.	المحاكم الجنائية	تم تطبيقه	
8.	التمييز	تم تطبيقه	
9.	مكتب التبليغ	تم تطبيقه	
10.	مسح الملفات ضوئيا	تم تطبيقه	
11.	نقل البيانات القديمة	تم تطبيقه	

### المشروع: تطوير محاكم الشرع

الرقم	النظام	مرحلة التطوير	الملاحظات
1.	القرائنض، الهيات و الوصايا والوقفيات والعرة	تم تطبيقه	يتم استحداث نسخة معدلة حسب المتطلبات الجديدة
2.	الزواج	تم تطبيقه	يتم استحداث نسخة معدلة حسب المتطلبات الجديدة
3.	الطلاق	تم تطبيقه	يتم استحداث نسخة معدلة حسب المتطلبات الجديدة
4.	التصاريح الشرعية	تم تطبيقه	يتم استحداث نسخة معدلة حسب المتطلبات الجديدة
5.	الإثباتات الشرعية	تم تطبيقه	يتم استحداث نسخة معدلة حسب المتطلبات الجديدة
6.	المحاكم الصغرى الشرعية	تم تطبيقه	
7.	المحاكم الكبرى الشرعية	تم تطبيقه	
8.	الاستئناف الكبرى الشرعية	تم تطبيقه	
9.	الاستئناف العليا الشرعية	تم تطبيقه	
10.	مسح الملفات ضوئيا	تم تطبيقه	

### المشروع: تطوير أموال القاصرين

الرقم	النظام	مرحلة التطوير	الملاحظات
1.	التركات	تم تطبيقه	يتم استحداث نسخة معدلة حسب دليل الإجراءات الجديد
2.	الحسابات	تم تطبيقه	يتم استحداث نسخة معدلة حسب دليل الإجراءات الجديد
3.	العقارات	تم تطبيقه	يتم استحداث نسخة معدلة حسب دليل الإجراءات الجديد
4.	الاستثمار	تم تطبيقه	يتم استحداث نسخة معدلة حسب دليل الإجراءات الجديد
5.	المهندسين	التجريبية	يتم استحداث نسخة معدلة حسب دليل الإجراءات الجديد
6.	المحامين	تم تطبيقه	يتم استحداث نسخة معدلة حسب دليل الإجراءات الجديد
7.	مسح الملفات ضوئيا	تم تطبيقه	يتم استحداث نسخة معدلة حسب دليل الإجراءات الجديد
8.	نقل البيانات القديمة	تم تطبيقه	يتم استحداث نسخة معدلة حسب دليل الإجراءات الجديد

### المشروع: تطوير الملفات

الرقم	النظام	مرحلة التطوير	الملاحظات
1.	نقل الملفات	تم تطبيقه	

### المشروع: تطوير التنفيذ

الرقم	النظام	مرحلة التطوير	الملاحظات
1.	تسجيل ملفات القضايا	تم تطبيقه	
2.	متابعة السجلات	تم تطبيقه	
3.	التبليغ	تم تطبيقه	
4.	القطوعات	تم تطبيقه	

### المشروع: تطوير التوثيق

الرقم	النظام	مرحلة التطوير	الملاحظات
1.	تسجيل المعاملات	تم تطبيقه	
2.	متابعة المعاملات	تم تطبيقه	
3.	مسح الملفات ضوئياً	تم تطبيقه	
4.	نقل البيانات القديمة	تم تطبيقه	

### المشروع: متفرقات

الرقم	النظام	مرحلة التطوير	الملاحظات
1.	الحضور والانصراف	تم تطبيقه	
2.	الجمعيات السياسية	تم تطبيقه	
3.	حسابات المحاكم	تم تطبيق 70% من البرنامج	

### المشروع: الخدمات التي تقدم عن طريق بوابة الحكومة الإلكترونية

الرقم	النظام	مرحلة التطوير	الملاحظات
1.	الإستعلام عن القضايا للمحامين	تم تطبيقه	
2.	تقديم الدعاوى المدنية والشرعية	تم التطوير	يعلن في نهاية الشهر
3.	إصدار الفرائض والهيئات الشرعية	تحت التطوير	
4.	إصدار شهادات التوثيق	تحت التطوير	
5.	تسجيل المحامين والدالين والخبراء	تحت التطوير	
6.	دفع غرامات الأوامر الجنائية	تحت التطوير	
7.	دفع الديون والنفقات	لم يبدأ التطوير	بعد إتمام الخدمات الأخرى
8.	دفع الإبداعات في المسجل العام	لم يبدأ التطوير	نهاية السنة
9.	خدمات أموال القاصرين	لم يبدأ التطوير	نهاية السنة
10.	تقديم الخدمات المذكورة أعلاه عن طريق الهاتف النقال	تحت التطوير	تم البدء في خدمة الإستعلام عن القضايا

